



البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي و المالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الثاني

2020

الثاني عشر

**تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الثاني - 2020)**

**Early Warning Report for the Banking Sector
(Second Quarter– 2020)**

البنك المركزي العراقي

2020

العدد الثاني عشر

البنك المركزي العراقي – 2020

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي – الفصل الثاني 2020

البنك المركزي العراقي- العراق – بغداد – شارع الرشيد

هاتف: 8165171

ص.ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2 - 1	المقدمة
10 - 3	الفصل الاول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة
5 - 3	أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي
7 - 5	ثانياً/ كفاية الاحتياطيات
6 - 5	1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)
7 - 6	2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد (M_2)
10 - 8	ثالثاً/ التغيير في معدلات اسعار الفائدة
9 - 8	1-اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع
10 - 9	2-سعر الفائدة الحقيقي
21 - 11	الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف
11	1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف
13 - 11	2- الودائع المصارفية / M_2
13	3-إجمالي الائتمان النقدي /إجمالي الودائع
15 - 14	4-المضاعف النقدي
15	5-ربحية المصارف
16	6-القروض المتمثلة/ إجمالي الائتمان النقدي
17-16	7-القروض المتمثلة/ إجمالي الودائع
18-17	8-القروض المتمثلة/ إجمالي الاصول
20 - 18	9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف
21 - 20	10- فجوة الائتمان للنتائج
25 - 22	الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي
22	أولاً/ معدل التضخم
24 - 23	ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP
25 - 24	ثالثاً/ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي	1
5	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة الدينار	2
6	نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع M_2	3
7	معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد M_2 ، الاحتياطي الاجنبي، عرض النقد M_2	4
9	اسعار الفائدة على الودائع، قيمة الدينار	5
10	سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، أسعار الفائدة الاسمية، الودائع الثابتة وودائع التوفير	6
10	سعر الصرف (النافذة، السوق) وفجوة سعر الصرف	7
12	نسبة الودائع المصرفية و النقد في التداول الى M_2	8
13	نسبة الودائع الثابتة و التوفير والجارية الى إجمالي الودائع	9
13	نسبة إجمالي الائتمان الى إجمالي الودائع	10
14	نسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية و المضاعف النقدي	11
15	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف التجارية	12
16	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الائتمان النقدي	13
17	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الودائع	14
18	نسبة القروض المتعثرة الى إجمالي الاصول	15
19	رأس مال المصارف العاملة وصافي الموجودات الاجنبية لديها	16
21	فجوة الائتمان الى الناتج المحلي الاجمالي	17
22	معدل التضخم ، معدل سعر الفائدة الحقيقي	18
24	نسبة حوالات الخزينة الى إجمالي الدين الداخلي، نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي GDP،	19
25	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية	20

المقدمة

عملت العديد من البنوك المركزية في العالم و من ضمنها البنك المركزي العراقي على وضع مؤشرات خاصة بالقطاع المصرفي لتكون مجسات إنذار مبكر للازمات التي قد تحصل في القطاع المصرفي، من أجل ضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي، وهي تتلاءم مع طبيعة الجهاز المصرفي العراقي ، إذ يعد تحليل مؤشرات الإنذار المبكر ضرورة ملحة و أمراً بالغ الأهمية، كونه يساعد على إمكانية التنبؤ باحتمالات إخفاق القطاع المصرفي العامل في العراق، والتدخل في الوقت المناسب لتقليل احتمال حدوث الأزمات المصرفية بشكل عام ، كما أنه يعمل على تقليل تكاليف معالجة آثار تلك الازمات.

وقد جاء هذا التقرير ليعكس تأثير بعض المؤشرات بالصدمة المزدوجة التي عصفت بالاقتصاد العراقي ومنها القطاع المصرفي، إذ يشتمل تقرير الإنذار المبكر على ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات التي تفسر استقرار قيمة العملة المحلية وأداء الجهاز المصرفي وتحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وقد تضمن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة والتي تعكس صورة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، إذ شهد مؤشر ضغط السوق الأجنبي (EMPI) استقراراً أثناء الفصل الثاني 2020 عدا شهر نيسان والذي ارتفع فيه مؤشر ضغط السوق بدرجة اعلى من الدرجة المعيارية العليا ليصل الى (4.6) نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار بنسبة (2.3%) مقارنة مع الارتفاع في نسبة نمو الموجودات الاجنبية والبالغة (1.7%)، فيما شهدت قيمة الدينار العراقي تراجعاً أثناء شهر حزيران من عام 2020 مقارنة بالنسبة ذاتها في شهر حزيران من عام 2019، كما شهدت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) تراجعاً كبيراً أثناء الفصل الثاني من عام 2020 التي وصلت إلى (70.31%) بعد أن كانت (81.31%) في الفصل الثاني للعام 2019.

فيما تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف، الذي من خلاله يمكن التعرف على مدى سلامة الجهاز المصرفي، وتبين أن المصارف التجارية تتبع سياسة توسعية في عملها، أذ ارتفعت نسبة اجمالي الائتمان إلى اجمالي الودائع إلى (57.1%) للفصل الثاني عام 2020 بعد ان كانت (49%) لنفس الفصل عام 2019، كما وأن فجوة الائتمان إلى (GDP) تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط اما في حال اعتماد البيانات بدون النفط فان هذه الفجوة قد تجاوزت نسبة (2%)، وسجلت قيمة المضاعف النقدي ارتفاعاً بشكل بسيط في الفصل الثاني من عام 2020 ليصل الى (1.35%) بعد أن كان (1.34%) في نفس الفصل لعام 2019 ولكن اذا ما قورن الفصل الثاني بالفصل السابق له في قيمة المضاعف فيلاحظ ان هناك انخفاض في قيمة المضاعف اذ كانت قيمة المضاعف في الفصل الاول عام 2020 (1.38%) وذلك بسبب جائحة كورونا والاجراءات المتبعة، فيما ارتفعت العوائد التي حققها الجهاز المصرفي من خلال ملاحظة نسبة العائد على الموجودات التي ارتفعت في الفصل الثاني لعام 2020 إلى (0.42%) بعد أن كانت (0.35%) للفصل نفسه لعام 2019، أما نسبة للعائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً ايضاً من (2.95%) في الفصل الاول لعام 2019 إلى (3.28%) للفصل نفسه من عام 2020.

أما بالنسبة للفصل الثالث فإنه يتضمن تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي من شأنها أن تؤثر في عمل الجهاز المصرفي، ومن خلال تحليل هذه المؤشرات تبين أن معدل التضخم قد سجل ارتفاعاً كبيراً أثناء الفصل الثاني من عام 2020 ليصل إلى (0.4-) بعد أن سجل (-0.4%) أثناء الفصل الثاني من عام 2019، فيما سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (40.2-) أثناء الفصل الثاني من عام 2020 مقارنة بالفصل المماثل من العام السابق ليلعب (40.5) ترليون دينار مقابل (67.7) ترليون دينار ملحق جدول (2)، سجلت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الثاني من عام 2020 لتصل إلى (19.5%) بعدما كانت (30.9%) أثناء الفصل الثاني من عام 2019.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي¹:

من الضروري ان يتسم متغير سعر الصرف بالواقعية والاستقرار وذلك من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية بشكل أسرع وأكثر سهولة، كونه يسهم في تحسين الحساب الجاري لميزان المدفوعات ونمو الاحتياطيات الاجنبية وهو ايضاً يعمل على تجنب الاقتصاد من الضغوط التضخمية. كما يعد سعر الصرف محوراً اساسياً في السياسة النقدية، إذ أن استقراره يشجع الإنتاج والنمو الاقتصادي، فهو مرتكز اساسي للاستقرار النقدي وكذلك يعد من المتغيرات الجوهرية التي لها تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي للبلاد.

لذا يكون من المهم قياس مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي لمتابعة التحركات التي تحصل في سوق الصرف، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى ضغط السوق (عرضاً وطلباً) على العملة المحلية، وذلك من طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ يتم احتساب ضغط السوق من خلال إدخال صافي الاحتياطيات الأجنبية بصفة مؤثر أساس في سعر الصرف في العراق علماً أنه توجد متغيرات أخرى تؤثر على مستوى ضغط سوق الصرف الاجنبي منها أسعار الفائدة وحجم الائتمان، إذ يتبين من الشكل (1) إن مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي Exchange Market Pressure Index (EMPI) يقع ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا أثناء الفصل الثاني من عام 2020 عدا شهر نيسان والذي ارتفع فيه مؤشر ضغط السوق بدرجة اعلى من الدرجة

¹ يعرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، ويؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. يتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

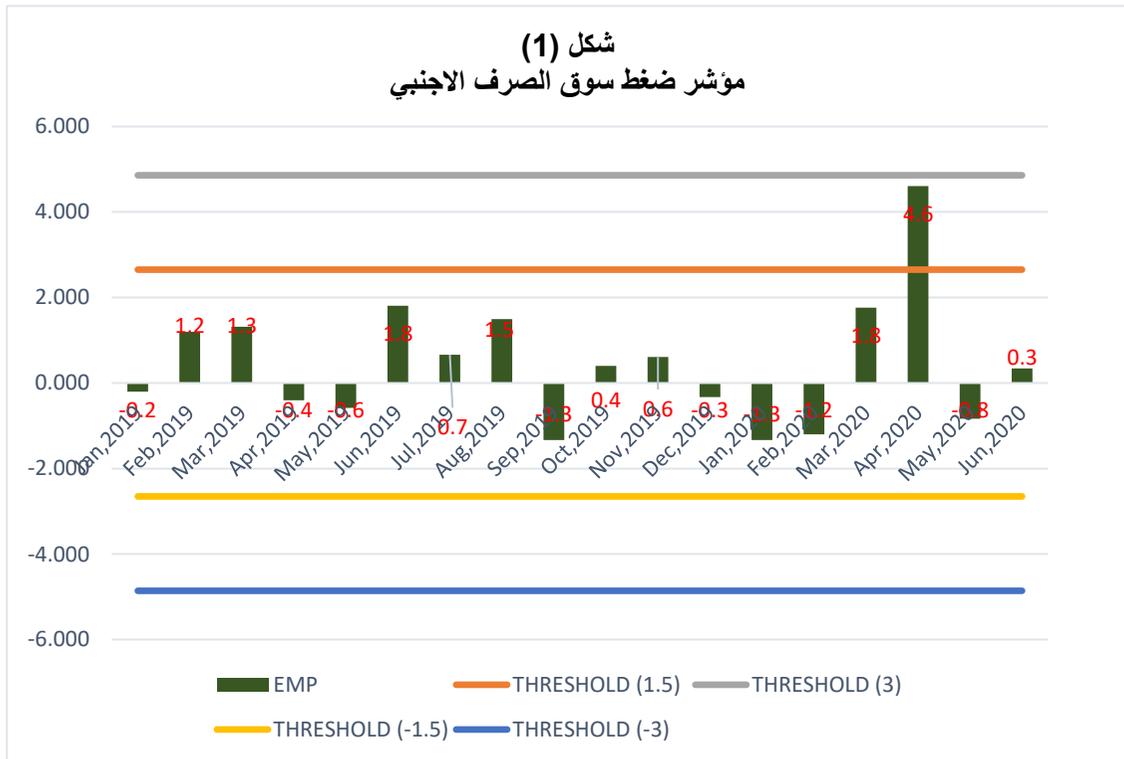
$$EMPI_{i,t} = \frac{1}{\sigma\Delta\%er} \Delta\%er + \frac{1}{\sigma\Delta res} \Delta res$$

للمزيد انظر:

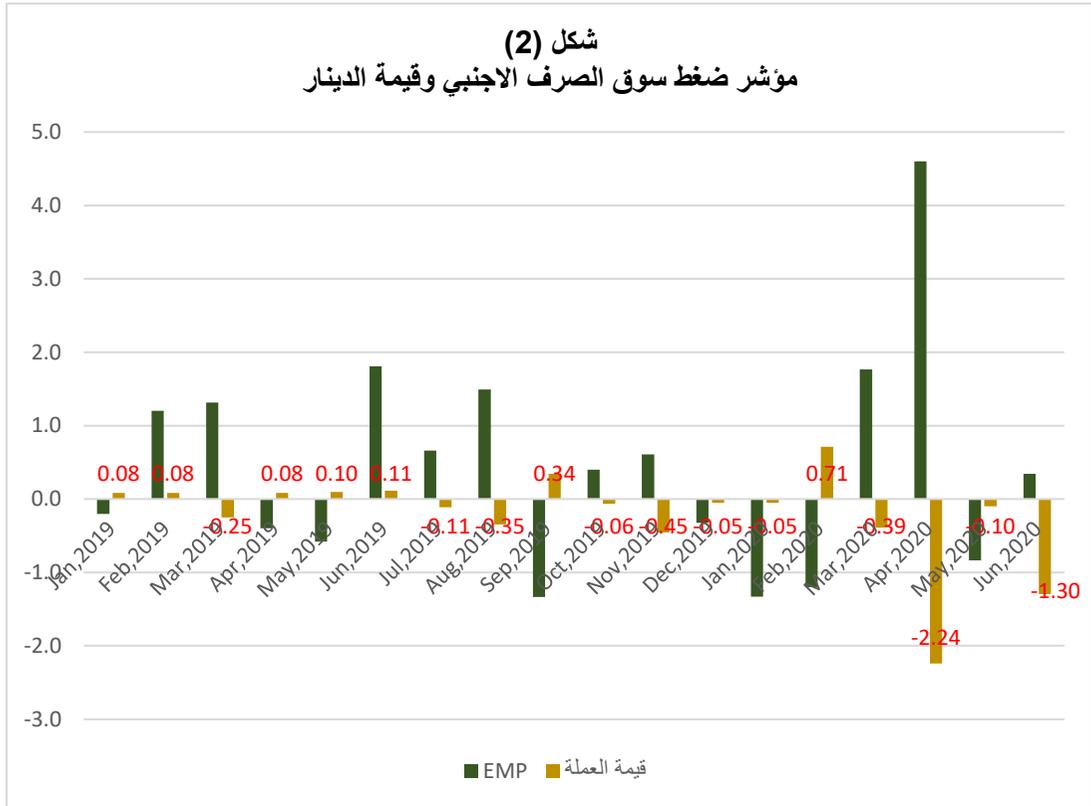
IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.

المعيارية العليا ليصل الى (4.6) نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار بنسبة (2.3%) مقارنة مع الارتفاع في نسبة نمو الموجودات الاجنبية والبالغة (1.7%) بسبب توقف البنك المركزي عن بيع العملة الأجنبية لفترة بسيطة اثناء الحظر الصحي ، لينخفض بعد ذلك في شهري آيار وحزيران من عام 2020 نتيجة سيطرة البنك المركزي على السوق من خلال نافذة بيع العملة الاجنبية مما انعكس بشكل انخفاض في اسعار الصرف في السوق، إذ أن استقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي الذي عمل على الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، إذ سجلت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي اثناء شهر حزيران من عام 2020 ما مقداره (0.34) بعدما كانت قيمته (1.80) اثناء ذات الشهر من العام 2019، وذلك نتيجة استمرار البنك المركزي بإتباع سياسة الحفاظ على استقرار الاسعار من خلال تلبية طلبات الدولار عبر نافذة بيع العملة .

شكل (1)
مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي



أما فيما يخص قيمة الدينار العراقي فقد شهدت تراجعاً أثناء شهر حزيران من عام 2020 لتصل إلى (-1.30) مقارنة بالنسبة ذاتها في شهر حزيران من عام 2019 والبالغة (1.8) نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار في شهر حزيران ليصل إلى (1243) دينار للدولار بعدما كان (1194) دينار للدولار في شهر حزيران في عام 2019، وكما موضح في الشكل (2).

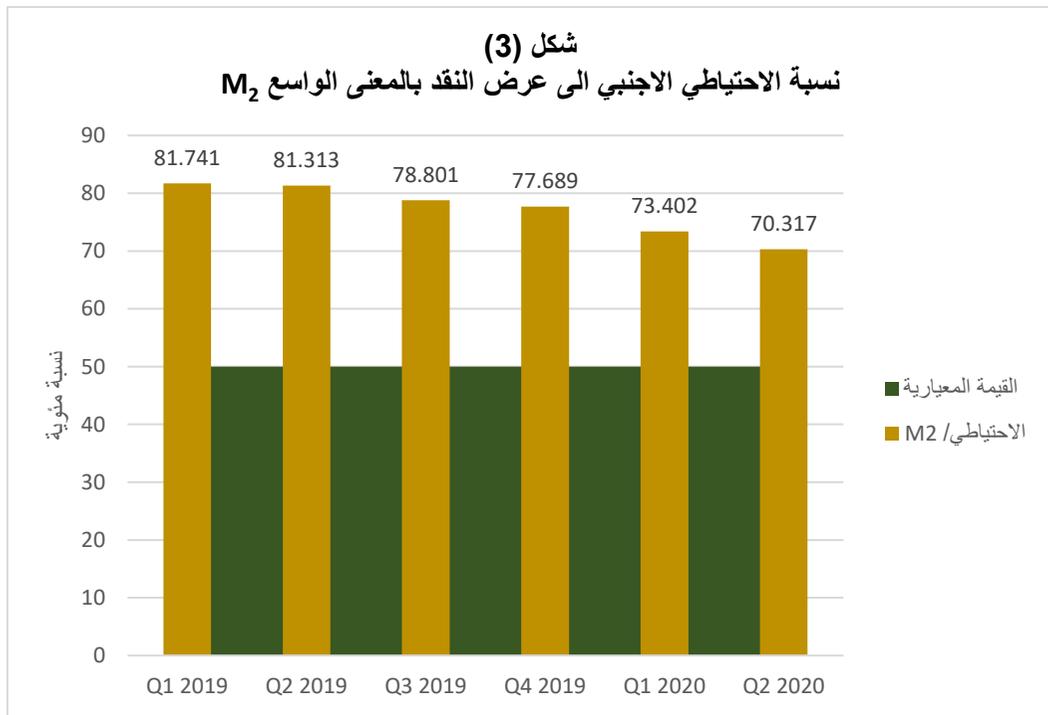


ثانياً/ كفاية الاحتياطات:

1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M2):

يُعدُّ حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي مطمئنًا ومن ثمَّ فإنَّه لا يوجد ضغط أو تقلبات حادة متوقعة على قيمة الدينار العراقي، بالإضافة إلى زيادة الثقة بالدينار العراقي طالما أنه قابل للتحويل وبسهولة إلى العملات الأجنبية.

إذ بالرغم الانخفاض الذي سجّلته نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد في الفصل الثاني من عام 2020 التي وصلت إلى (70.31%) بعد أن كانت (81.31%) في الفصل الثاني للعام 2019 الا انها نسبة مرتفعة مقارنة مع النسبة المعيارية التي لا تقل عن (50%)، من جانب آخر تتجه هذه النسبة نحو الانخفاض بشكل مستمر منذ الفصل الاول 2019، وهو مؤشر خطير حول مدى قدرة البنك المركزي على الدفاع عن سعر الصرف اثناء السنوات المقبلة إذا ما بقي هذا الحال على ما هو عليه في ظل انخفاض اسعار النفط وتراجع حجم الصادرات العراقية للنفط الخام بحسب اتفاق منظمة اوبك اثناء العام 2020 وكذلك استمرار وزارة المالية بالاقتراض لغرض توزيع الرواتب وكما في الشكل (3) .

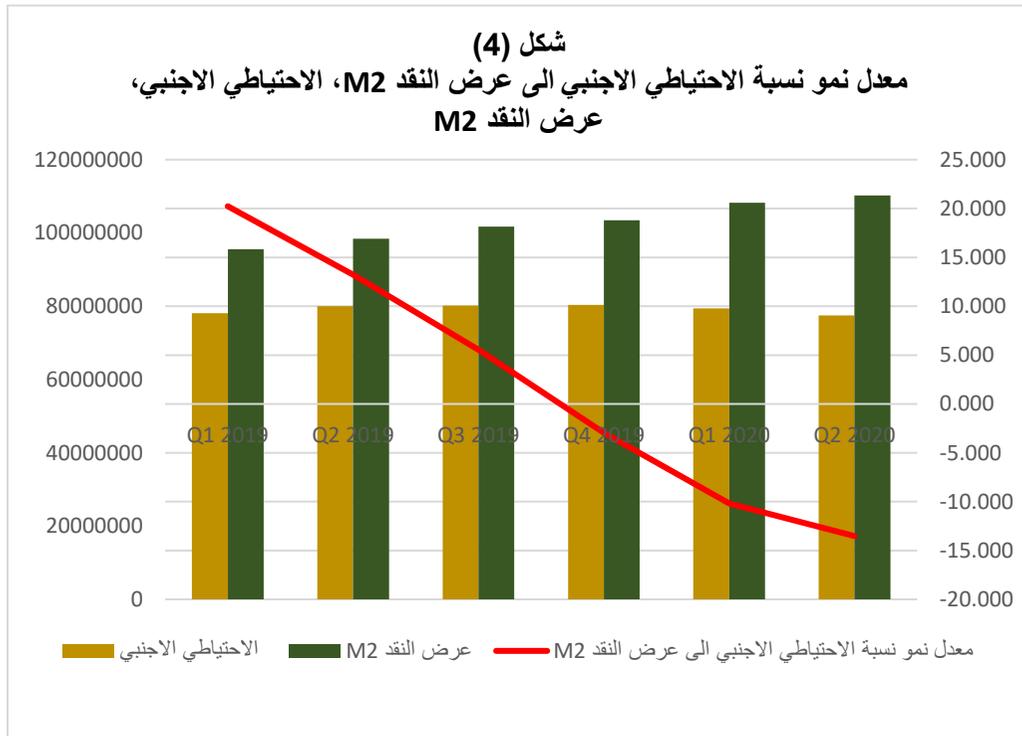


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M_2):

شهد نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M_2) انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الثاني من العام 2020 ليصل إلى (-13.5%) مقارنة في الفصل الثاني من عام 2019 ، إذ شهد حجم الاحتياطي الأجنبي انخفاضاً بنسبة (-3%) اثناء الفصل الثاني من عام 2020 ليصل إلى

(77515) مليار دينار بعد أن كان (80001) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2019، فيما شهد عرض النقد الواسع (M_2) ارتفاعاً بنسبة (12%) أثناء المدة ذاتها ليصل إلى (110235) مليار دينار بعد أن كان (98387) مليار دينار أثناء الفصل الثاني من عام 2019، وبالتالي فإن انخفاض حجم الاحتياطي و ارتفاع حجم عرض النقد الواسع (M_2) أدى الى تراجع نسبة الاحتياطي الى عرض النقد الواسع (M_2) وعلى النحو المبين في الشكل (4).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثالثاً/ التغيير في معدلات أسعار الفائدة

1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع²:

شهدت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل ارتفاعاً طفيفاً أثناء الفصل الثاني من العام 2020 لتصل إلى (4.3%) بعدما كانت (4.2%) أثناء الفصل الثاني من العام 2019، ويوضح الشكل (5) اتجاهات كلٍّ من معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار وحجم الودائع الذي يشير إلى ضعف العلاقة الطردية بين متغير معدل أسعار الفائدة والمتغيرين الآخرين، وبالاعتماد على البيانات الفصلية يلاحظ أن قيمة الدينار قد انخفضت في الفصل الثاني 2020 لتصل إلى (-1.2%) بالمقارنة مع قيمتها في الفصل الثاني 2019 التي بلغت (0.06%).

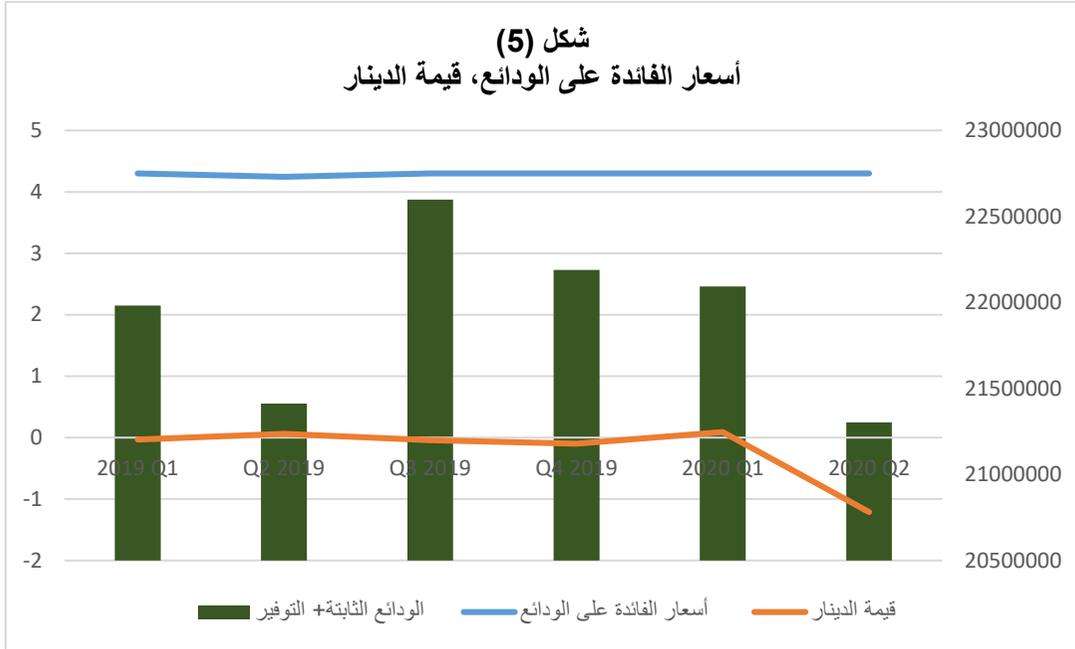
إذ إنَّ تراجع حجم ودائع القطاع الخاص من (21411) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2019 إلى (21302) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2020 وبنسبة (-1%) وكما موضح بالشكل (5)، وهي نسبة متوقعة كون ان الظروف التي مرت بها اغلب دول العالم ومنها العراق القت بضلالها على تراجع اغلب المؤشرات المالية ومنها حجم الودائع، كون ان اغلب القطاعات الاقتصادية قد توقفت وهذا ما اثر على حجم الدخل الفردي المتاح للادخار من جهة، ومن جهة اخرى لعبت توقعات المدخرين التشاؤمية دوراً في العزوف عن الادخار.

تعد العلاقة بين قيمة العملة وأسعار الفائدة في العراق ضعيفة جداً، إذ تم إثباتها من خلال نتائج التحليل القياسي الذي أكد ضعف العلاقة بين المتغيرين³، فضلاً عن ذلك فقد وجد التحليل القياسي ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وحجم الودائع⁴. وذلك نتيجة ارتفاع المخاطرة في الاقتصاد.

² شملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، الودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

³ تم تقدير العلاقة بين معدل أسعار الفائدة على الودائع وقيمة الدينار باستخدام نموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregression VAR خلال المدة من شهر كانون الثاني لعام 2016 إلى غاية شهر حزيران من عام 2020، وبعد تجاوز النموذج المقدر جميع الاختبارات الاحصائية أوضحت النتائج ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار.

⁴ من خلال استخدام نموذج VAR بينت النتائج ضعف تأثير معدل أسعار الفائدة على الودائع خلال المدة من شهر كانون الثاني من عام 2016 إلى غاية شهر حزيران من عام 2020، كما اثبت اختبار الحساسية (Sensitivity) إلى ضعف العلاقة بين حجم الودائع واسعار الفائدة في العراق للمدة من كانون الثاني 2016 لغاية حزيران 2020.

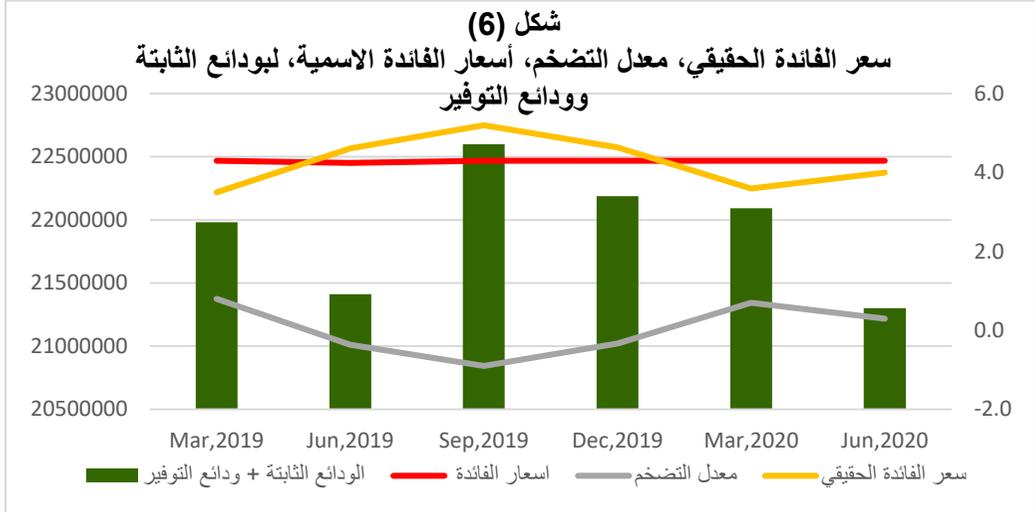


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

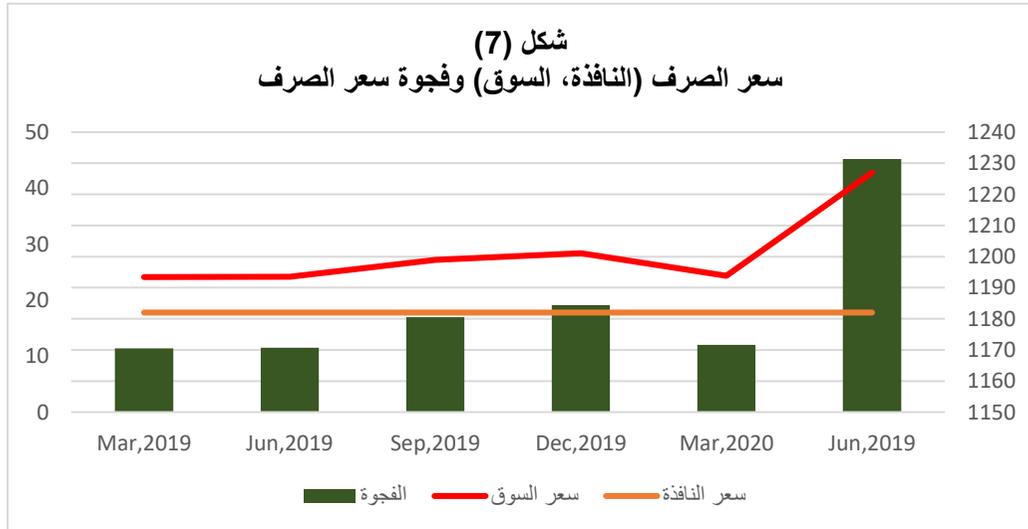
2- سعر الفائدة الحقيقي:

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي و معدل التضخم، إذ سجل سعر الفائدة الحقيقي انخفاضاً أثناء الفصل الثاني من عام 2020 ليصل إلى (4.0%) بعدما كانت قيمته (4.6%) في الفصل الثاني من عام 2019، إذ كان لارتفاع معدل التضخم بنسبة (0.3%) أثناء الفصل الثاني من عام 2020 مقارنة بذات الفصل من عام 2019 دور في انخفاض سعر الفائدة الحقيقي إذ يتم من خلال احتساب سعر الفائدة الحقيقي إزالة آثار التضخم ليعكس العائد الحقيقي على الودائع (التوفير والثابتة) التي شهدت انخفاضاً هي الاخرى بنسبة (-1%) أثناء الفصل الثاني من عام 2020 مقارنة في الفصل الثاني من عام 2019، وعلى النحو المبين في الشكل (6)، إذ يعكس هذا الانخفاض في حجم الودائع التراجع في الطلب على العملة المحلية بصفتها مخزناً للقيمة نتيجة تراجع سعر صرف الدينار وبالتالي قيمته، إذ شهدت أسعار الصرف تراجعاً كبيراً في سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق ليصل الى (1227) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الثاني من عام 2020 مقابل (1194) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الثاني من العام 2019، أي ان فجوة سعر الصرف قد ارتفعت بمقدار كبير وصلت

الى (45) دينار بين سعر النافذة البالغ (1182) وسعر السوق اثناء الفصل الثاني من عام 2020، وهذا يعكس حجم المضاربة على العملة الاجنبية وتراجع ثقة الجمهور بالعملة المحلية في ظل هذه الازمات، وهذا ما يدفع البنك المركزي بمتابعة الاسعار والمحافظة عليها والدفاع عن استقرارها من اجل العبور من تلك الازمة بإتباعه حزمة من السياسات التي من شأنها المحافظة على استقرار الاسعار من جهة ومتانة الاحتياطات الاجنبية من جهة أخرى وعلى النحو المبين في الشكل (7).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

أن البنك المركزي بإعتباره الملجأ الاخير للإقراض تلجأ اليه المصارف في حال وجود تعثر مالي لديها، وأن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعبر عن ارتفاع هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility، وحجم التعثر ونقص السيولة الذي قد تعاني منه بعض المصارف، كما يعكس توسع حجم التعثر لتلك المصارف وزيادة المخاطر المتوقعة على القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي ككل.

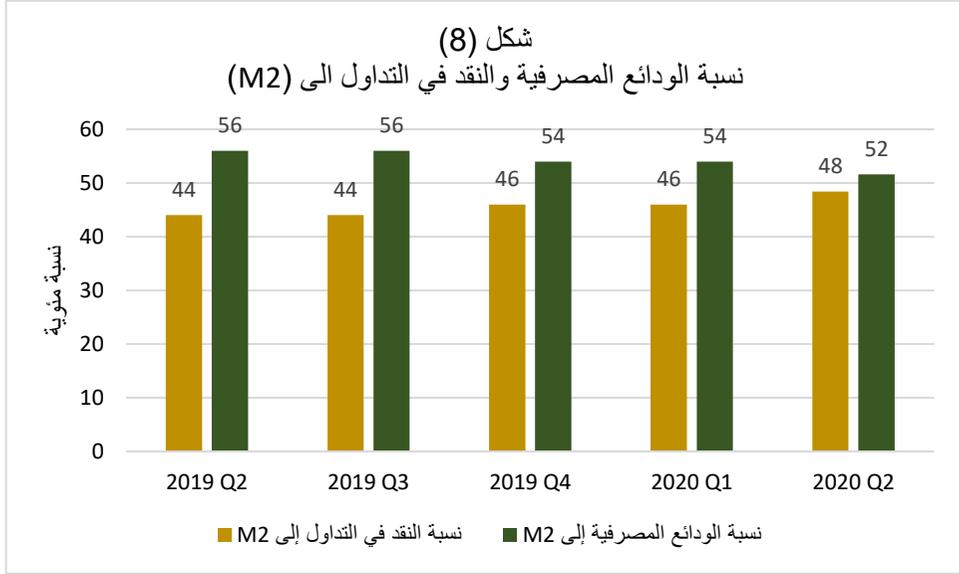
لقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 المعدل ضمن المادة (30) الشروط القانونية لمساعدة المصارف المتعثرة كملجأ أخير للإقراض ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو اذا كان هذا الدعم ضروري للحفاظ على استقرار النظام المالي أو يصدر وزير المالية ضماناً كتابياً للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سداد قيمة القرض، ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثاني من عام 2020.

2- الودائع المصرفية / M_2 :

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع، إن ارتفاع هذه النسبة يُعدُّ مؤشراً جيداً على وجود اتجاه من قبل الأفراد والمؤسسات نحو المصارف.

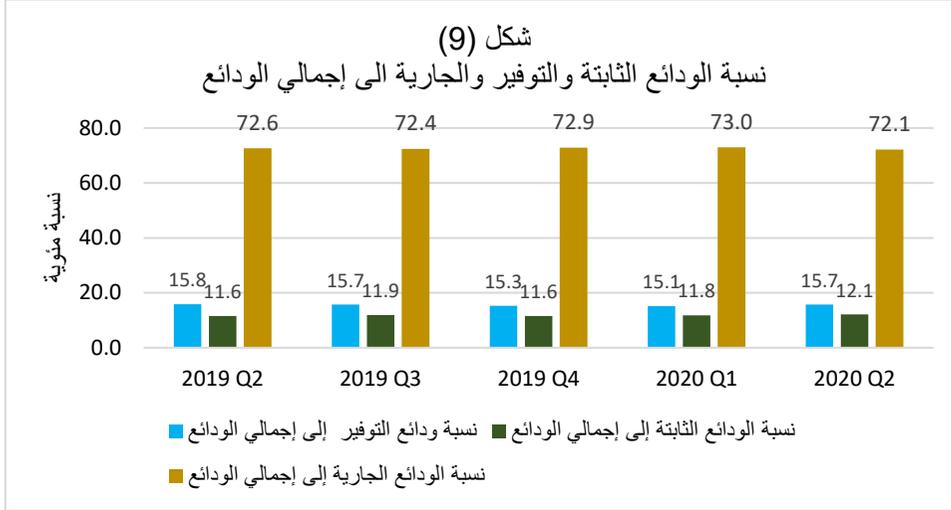
يوضح الشكل (8) نسبة الودائع المصرفية إلى M_2 والتي انخفضت من (56%) في الفصل الثاني من عام 2019 إلى (52%) من الفصل نفسه من عام 2020، وفي المقابل ارتفعت نسبة النقد في التداول إلى M_2 من (44%) في الفصل الثاني من عام 2019 إلى (52%) للفصل نفسه من عام 2020، ان هذا الانخفاض في نسبة الودائع يرجع إلى الوضع المربك الذي مر به

البلد بسبب أزمة (COVID-19) وما تبعه من اجراءات للسيطرة على هذا الوباء وحالة عدم اليقين التي سادت في هذه الفترة.



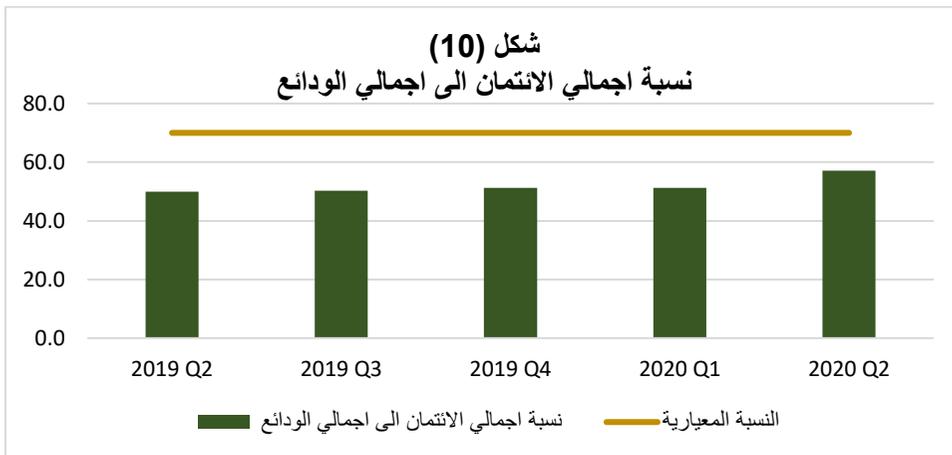
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

أما بالنسبة إلى أنواع الودائع لدى المصارف فيلاحظ أنّ الودائع الجارية صاحبة النسبة الأكبر لدى المصارف والشكل (9) يوضح نسبة الودائع الجارية والثابتة والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، إذ يتضح أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد انخفضت بشكل بسيط من (72.6%) في الفصل الثاني عام 2019 إلى (72.1%) لنفس الفصل عام 2020، فيما ارتفعت الودائع الثابتة بشكل بسيط إلى (12.1%) في الفصل الاول عام 2020 بعدما كانت (11.6%) من الفصل نفسه عام 2019، أما بالنسبة لودائع التوفير فتغيرت بشكل بسيط إذ انخفضت من (15.8%) خلال الفصل الثاني عام 2019 إلى (15.7%) خلال نفس الفصل عام 2020، ومن الجدير بالذكر ان إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد انخفض بنسبة (-2.4%) خلال الفترة من الفصل الثاني عام 2019 إلى نفس الفصل عام 2020 وذلك بسبب انخفاض نسبة الاقبال على المصارف وزيادة حالة الايقين التي مرت على البلد بسبب جائحة كورونا وتبعاتها على البلد.



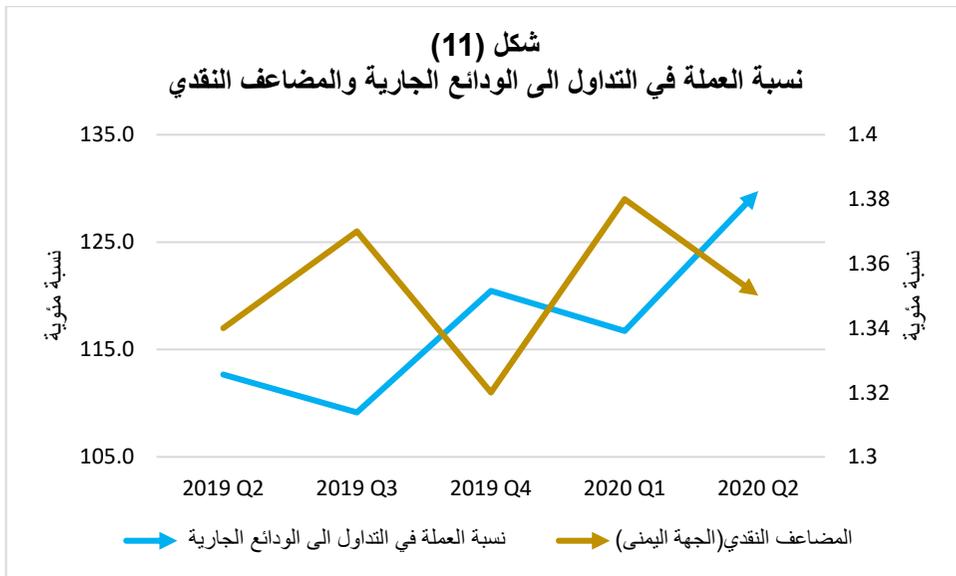
3- إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة (70%). إذ يُلاحظ من الشكل (10) أن نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (57.1%) في الفصل الثاني 2020 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%).



4- المضاعف النقدي:

أنّ المضاعف النقدي يعكس النشاط المصرفي داخل الاقتصاد إذ انه يعبر عن رغبة وقدرة المصارف في تحويل الودائع إلى ائتمان. ويُعتبر المضاعف النقدي من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على حجم النشاط المصرفي ومدى استقرار القطاع المصرفي، إذ يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، كما ويبين قدرة المصارف على جذب الودائع، إذ أن عملية منح الائتمان تحتاج إلى سيولة كافية تمثل الودائع جزء مهم منها، والشكل (11) يوضح نسبة المضاعف النقدي:



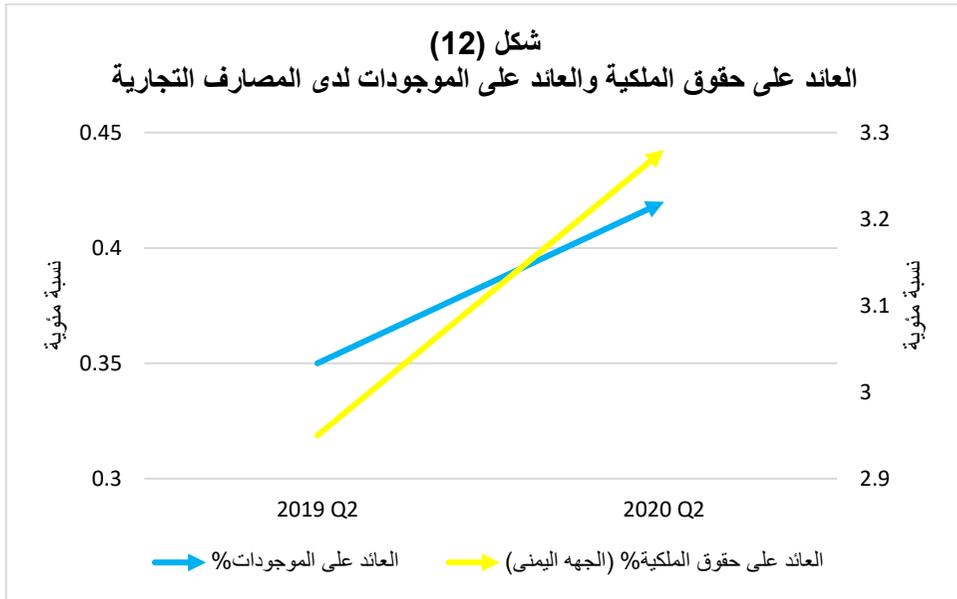
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتبين من الشكل (11) ارتفاع في قيمة المضاعف النقدي بشكل بسيط في الفصل الثاني من عام 2020 ليصل الى (1.35%) بعد أن كان (1.34%) في نفس الفصل لعام 2019 ولكن اذا ما قورن الفصل الثاني بالفصل السابق له في قيمة المضاعف فيلاحظ ان هناك انخفاضاً في قيمة المضاعف اذ كانت قيمة المضاعف في الفصل الاول عام 2020 (1.38%) وذلك بسبب جائحة كورونا والاجراءات المتبعة، كما و هناك ارتفاع في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية اذ ارتفعت هذه النسبة من (112.7%) إلى (129.8%) خلال الفترة من الفصل الثاني (2019)

إلى نفس الفصل (2020)، أي أن هناك انخفاض في اقبال الجمهور على المصارف مما أدى إلى انخفاض النشاط المصرفي الذي انعكس بدوره على انخفاض قيمة المضاعف النقدي خلال النصف الأول من عام (2020)، أن هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي في العراق يعكس المساهمة المنخفضة للنشاط المصرفي في الاقتصاد من خلال منح الائتمان الذي يعد الأساس في خلق المضاعف النقدي، كما أن انخفاض قيمة المضاعف النقدي يعد مؤشراً لضعف استجابة الجهاز المصرفي لتغيرات السياسة النقدية.

5-ربحية المصارف:

يوضح هذا المؤشر العائد الذي تحصل عليها المصارف أو الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (12) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:

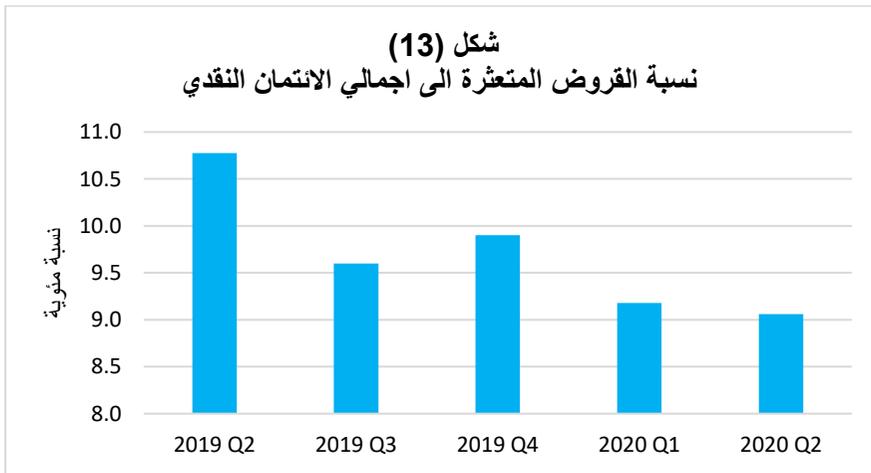


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (12) أنّ نسبة العائد على الموجودات ارتفعت في الفصل الثاني لعام 2020 إلى (0.42%) بعد أن كان (0.35%) للفصل نفسه من عام 2019، أما نسبة للعائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (2.95%) في الفصل الأول لعام 2019 إلى (3.28%) للفصل نفسه من عام 2020.

6- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

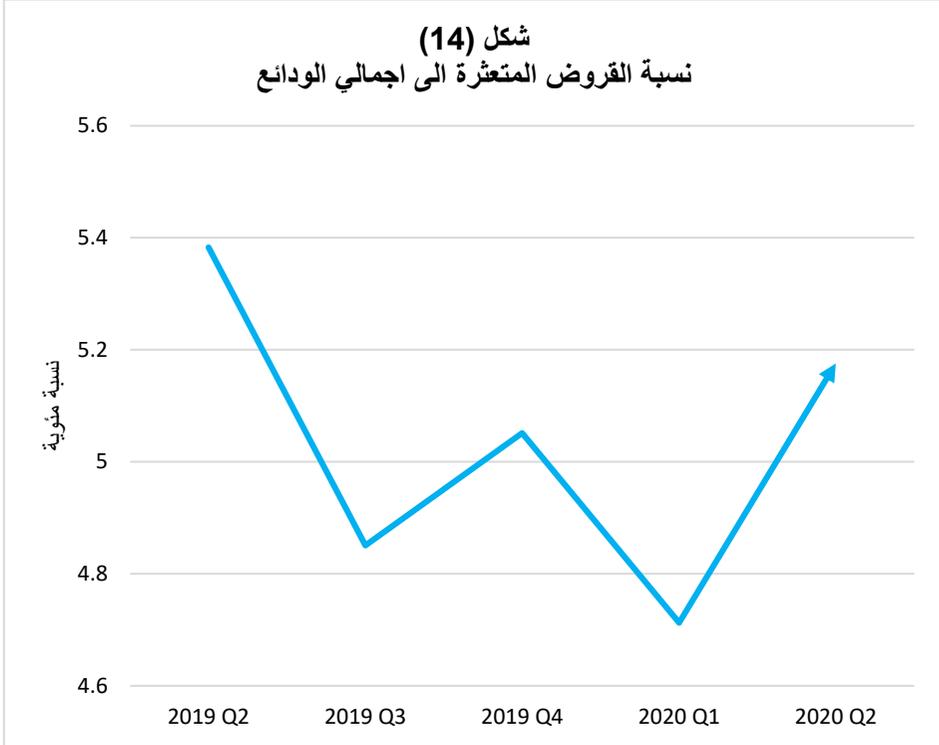
يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (13) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثاني من عام 2020 بلغت (9.1%) بعد أنّ كانت (10.8%) للفصل نفسه عام 2019، بمعدل سالب (-15%) أنّ انخفاض نسبة الديون المتعثرة يعد أمر إيجابي بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي، إذ يدل على أنّ المصارف باتت أكثر حيطة في منح الائتمان إلى الأفراد، وهذا الأمر يزيد من رصانة المصارف المالية ويقلل من أمكانية تعثرها.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (14) يوضح ذلك:



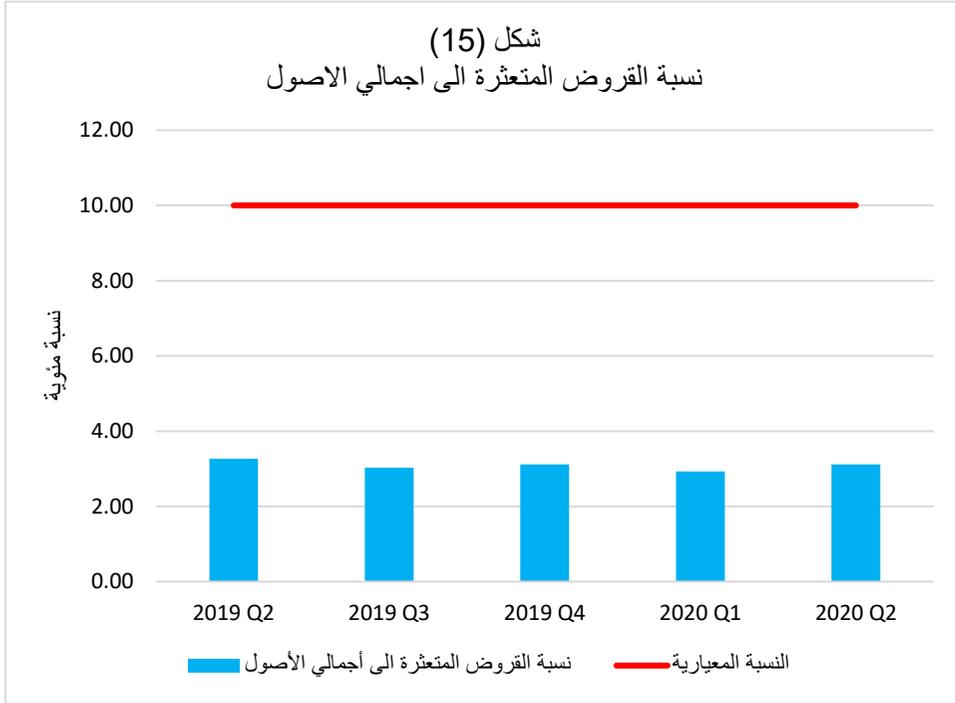
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يبين الشكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من (5.3%) في الفصل الثاني لعام 2019 إلى (5.1%) لنفس الفصل من عام 2020 وذلك بسبب انخفاض حجم القروض المتعثرة بنسبة (6%) في نفس الفترة، أن هذا الانخفاض يعد مؤشر إيجابي لأداء القطاع المصرفي.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية⁵.

⁵ Asli Demircug –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

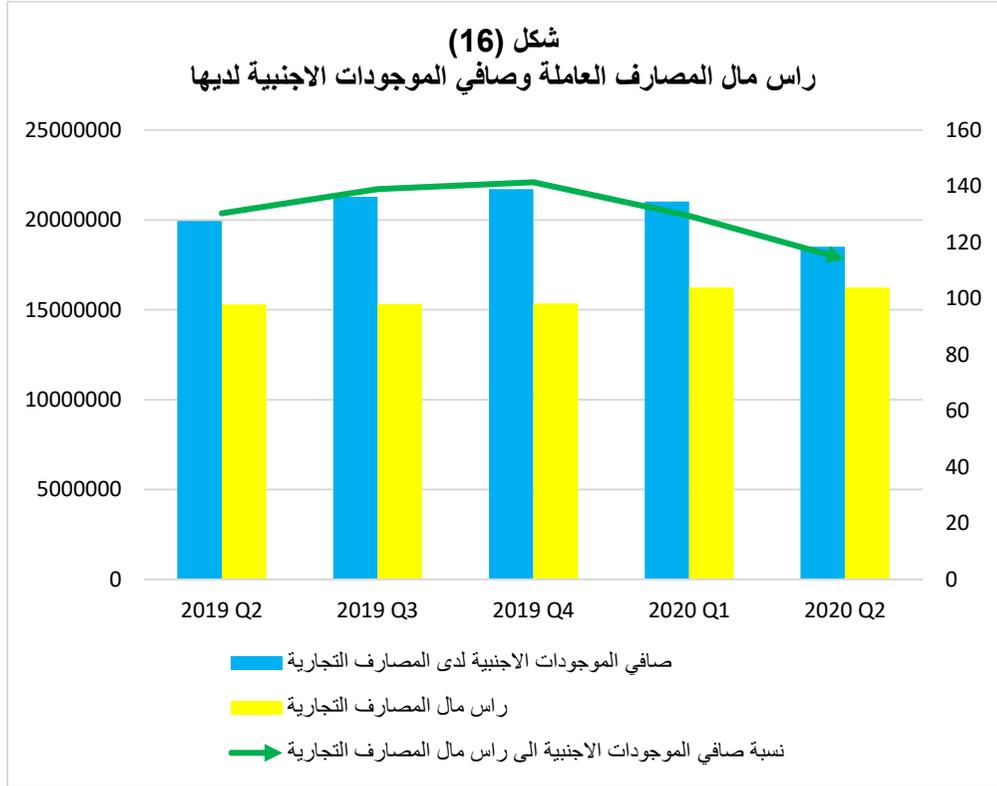


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنَّ النسبة انخفضت إلى (3.12%) في الفصل الثاني لعام 2020 بعد أنَّ كانت (3.27%) لنفس الفصل عام 2019 بسبب انخفاض حجم القروض المتعثرة، أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية.

9- صافي الموجودات الأجنبية/ رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية، الشكل (16) يوضح هذه النسبة والتي تبين الاحتفاظ بالعملة الاجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية الى تقلبات حادة:



من الشكل (16) يُلاحظ أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف العاملة قد انخفضت من (130.3%) في الفصل الثاني من عام 2019، إلى (113.9%) للفصل نفسه من عام 2020، إذ حققت الموجودات الأجنبية نمو سالب بلغ (7.1-%) خلال هذه الفترة، بينما كان هناك نمو في رأس مال المصارف بلغ (6.1-%) خلال نفس الفترة، ولكن رغم هذا الانخفاض في الموجودات الأجنبية إلا أن حجمها أكبر من حجم رؤوس أموال المصارف، أن حجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال وجود تقلبات في قيمة العملة الوطنية أمام الدولار، لكن في المقابل هناك استقرار في أسعار الصرف عند (1,243) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الثاني لعام 2020 بعدما كان (1,193) دينار للدولار لنفس الفصل من عام 2019، هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، ومن ثمّ فإنّ الاحتفاظ

بالموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة لا تترتب عليه مخاطر عالية وذلك لاستقرار أسعار الصرف، وبحسب هذا المؤشر فإن القطاع المصرفي العراقي غير معرض لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لاستقرار أسعار الصرف في العراق، بالإضافة إلى ذلك أن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي⁶، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (70%) في الفصل الثاني عام 2020، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من قبل السلطة النقدية في العراق.

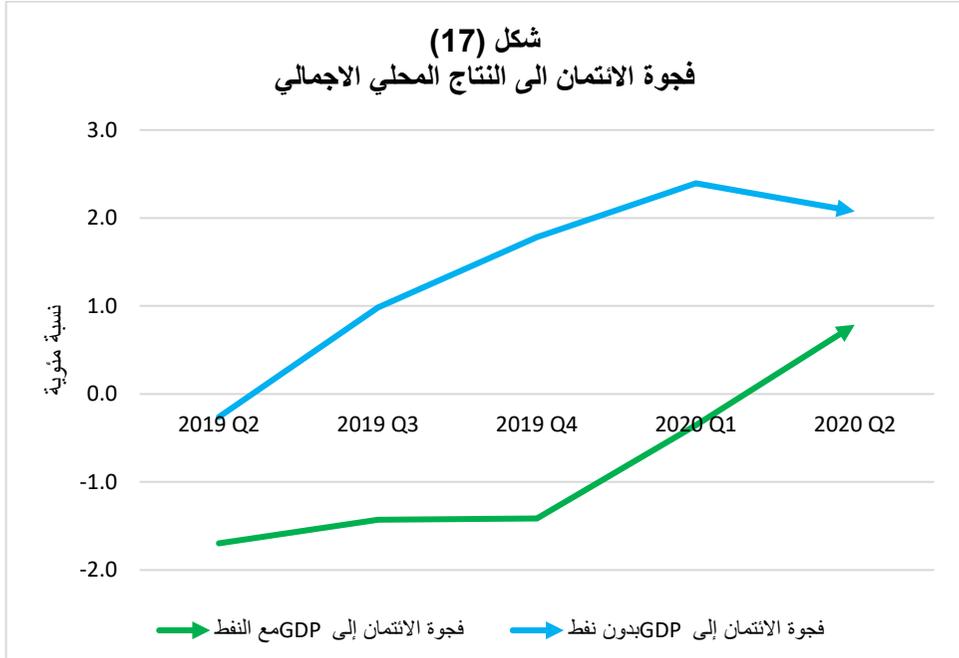
10- فجوة الائتمان للنتائج:

تُعرّف فجوة الائتمان بأنها نسبة الائتمان المقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2-10)، وكلما اقتربت النسبة المقدرة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإن ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثمّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة، والشكل (17) يوضح ذلك⁷:

⁶ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة اقراضها بالعملة المحلية كما هو الحال في بعض المصارف التركية مثلاً.

⁷ لمزيد من المعلومات حول طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18،

الفصل الأول 2020، ص 23-24



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

إنَّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدى (10%)، ومن الشكل (17) يتضح أنَّ هذه الفجوة تقع دون الحد الأدنى وهي أقل من الواحد في حالة اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط اما في حال اعتماد البيانات بدون النفط فان هذه الفجوة قد تجاوزت نسبة (2%)، ان هذا التجاوز لمستوى (2%) بدون نفط يعود اساسا إلى انخفاض الناتج المحلي وليس الارتفاع الكبير في مستوى راس المال ، فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من الفصل الثاني 2019 مقارنة بنفس الفصل 2020 بنسبة (40%) وذلك بسبب جائحة كورونا والاجراءات الوقائية التي تبعتها مما ادى إلى انخفاض الايرادات المتأتية من الانشطة الداخلية او الايرادات النفطية.

الفصل الثالث

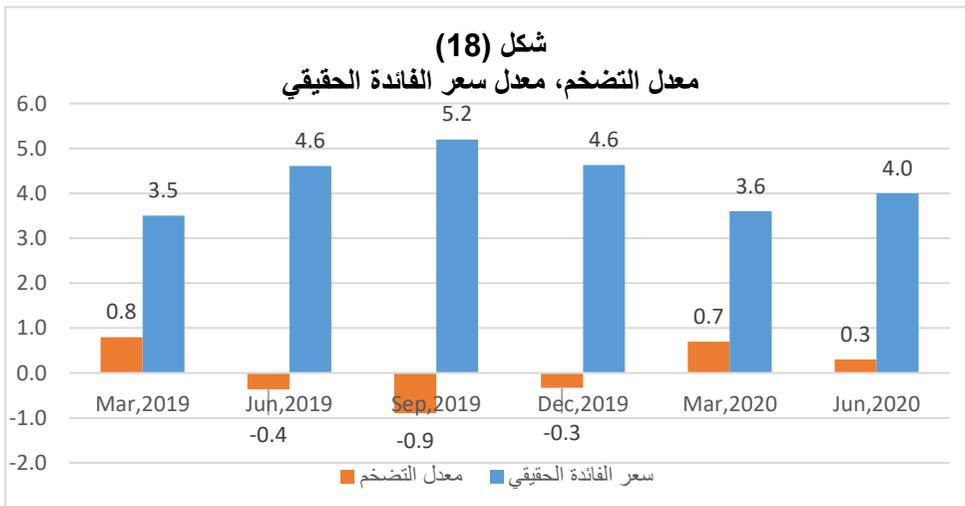
تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم:

سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك للفصل الثاني/ 2020 ارتفاعاً نسبته (0.4%) ليسجل (104.5) نقطة مقابل (104.1) نقطة للفصل المماثل من العام السابق.

كما سجل الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد (التضخم الأساس Core Inflation) ارتفاعاً نسبته (0.7%) مقارنة بذات الفصل من عام 2019. إذ ساهمت كلا من مجاميع (التعليم)، (السلع والخدمات المتنوعة)، (الصحة)، (الترفيه والثقافة) و(التبغ) في ارتفاع معدل التضخم بنسب (8.8%)، (8.2%)، (6.9%)، (0.8%)، (0.2%) على التوالي.

كما سجلت باقي المجاميع نسب نمو سالبة تتراوح بين (-0.1%) كحد ادنى و(-1.8%) كحد اعلى، فيما لم تشهد مجموعة المطاعم والفنادق أي تغيير وذلك بسبب إجراءات الحظر بسبب جائحة كورونا، إذ انعكس هذا الارتفاع على سعر الفائدة الحقيقي على الودائع والذي شهد انخفاضاً أثناء المدة نفسها ليصل إلى (4.0%) بعد ان سجل (4.6%) أثناء الفصل الثاني من عام 2019 متأثراً بارتفاع التضخم وكما هي موضحة بالشكل (18).

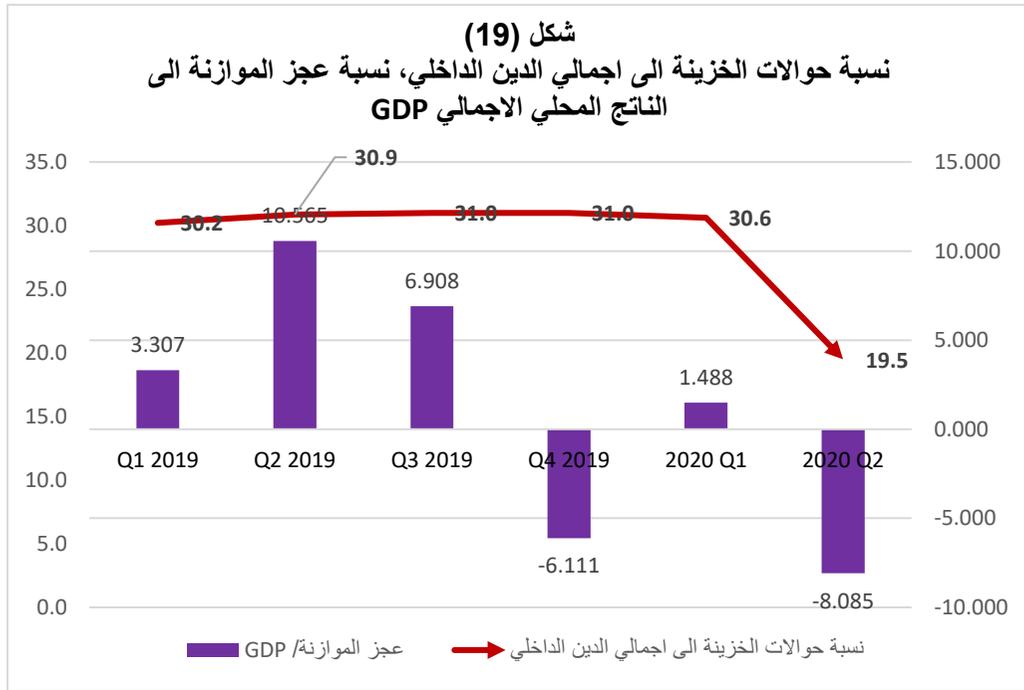


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

سجلت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الثاني من عام 2020 لتصل إلى (19.5%) بعدما كانت (30.9%) أثناء الفصل الثاني من عام 2019 وذلك نتيجة العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (-8.08) ترليون دينار أثناء الفصل الثاني من عام 2020 بعدما كان فائضاً مقداره (10.56) ترليون دينار أثناء الفصل الثاني من عام 2019، وذلك بفعل تراجع الإيرادات الفعلية بنسبة وصلت إلى (-40%) لتسجل مبلغاً مقداره (28.0) ترليون دينار أثناء الفصل الثاني من عام 2020 بعدما كانت (46.2) ترليون دينار في الفصل الثاني من عام 2019، كذلك شهدت نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين الداخلي هي الأخرى انخفاضاً كبيراً لتصل إلى (19.5%) بعدما كانت نسبتها (30.5%) أثناء الفصل الثاني من عام 2019.

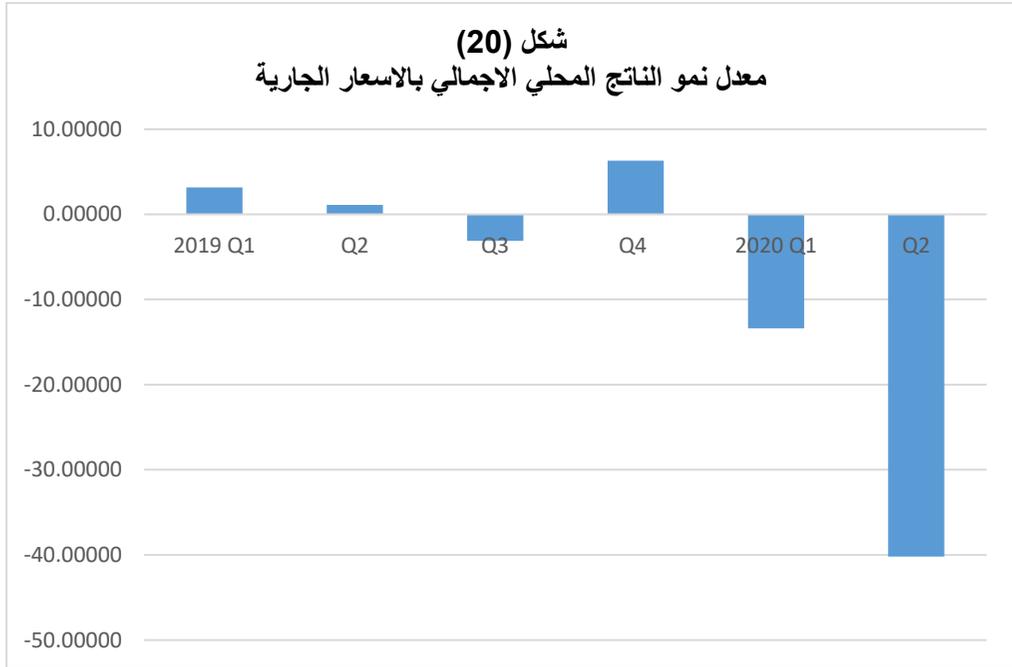
ان تراجع نسب تلك المؤشرات هي نتيجة حتمية لما يمر به الاقتصاد العالمي والعراقي على وجه الخصوص، إذ كانت للصدمة المزدوجة للاقتصاد العراقي والمتمثلة بانخفاض أسعار النفط والغلق شبه التام للقطاعات الاقتصادية نتيجة انتشار فايروس كورونا أثر سلبي كبير على معظم القطاعات الاقتصادية في العراق. وكما هو موضح بالشكل (19). وهكذا ما تؤكد نسبة مزاحمة المالية العامة للقطاع الخاص، إذ شهدت نسبة حوالات الخزينة إلى إجمالي الدين العام الداخلي هي الأخرى انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الثاني من عام 2020 لتصل إلى (19.5%) بعدما كانت نسبتها (30.9%) أثناء الفصل الثاني من عام 2019.



ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، كما انه يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها البلد خلال مدة زمنية معينة، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي والاهمية النسبية لكل قطاع، لذلك يعد الناتج المحلي الاجمالي وصف تفصيلي للحالة الاقتصادية للبلد، إذ أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى أنتعاش النشاط الاقتصادي والعكس صحيح، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (40.2%) أثناء الفصل الثاني من عام 2020 مقارنة بالفصل المماثل من العام السابق ليبلغ (40.5) ترليون دينار مقابل (67.7) ترليون دينار ، ويعزى ذلك لانخفاض نشاط النفط الخام بنسبة (70.7%)

نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام بنسبة (63.8-%) فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط انخفاضاً بنسبة (16.3-%) قياساً بالربع ذاته من العام السابق.



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

